

מדינת ישראל

משרד החינוך

סוג הבחינה: בגרות

מועד הבחינה: חורף תשפ"ה, 2025

מספר השאלון: 34282

תרגום לערבית (2)

دولة إسرائيل وزارة التربية والتعليم

نوع الامتحان: بچروت

موعد الامتحان: شتاء 2025

رقم النموذج: 34282

ترجمة إلى العربية (2)

אזרחות

הוראות

א. משך הבחינה: שעה וחצי.

ב. מבנה השאלון ומפתח ההערכה:

בשאלון זה פרק אחד.

(50x2) — 100 נק'

סך הכל — 100 נק'

ג. חומר עזר מותר בשימוש: אין.

ד. הוראות מיוחדות: אין.

المدنيّات

تعليمات

أ. مدّة الامتحان: ساعة ونصف.

ب. مبنى النموذج وتوزيع الدّرجات:

في هذا النموذج فصل واحد.

(50x2) — 100 درجة

المجموع — 100 درجة

ج. موادّ مساعدة يُسمح استعمالها: لا توجد.

د. تعليمات خاصّة: لا توجد.

يجب الكتابة في دفتر الامتحان فقط. يجب كتابة "مسودة" في بداية كلّ صفحة تُستعمل مسودة.
كتابة أيّة مسودة على أوراق خارج دفتر الامتحان قد تسبّب إلغاء الامتحان.

الأسئلة في هذا النموذج ترد بصيغة الجمع، ورغم ذلك يجب على كلّ طالبة وطالب الإجابة عنها بشكل فرديّ.

בהצלחה!

نتمنى لكم النّجاح!

أقرأوا القطعة التي أمامكم، وأجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3.

يقول القول المأثور: "القوة مفسدة، والقوة المطلقة مفسدة مطلقاً". تعلّمنا من التجربة الإنسانية، أن من يخاف على حرّيته - ويجب علينا جميعاً أن نخاف عليها على الدوام - يجب عليه أن يتأكد ألا تكون قوة كبيرة للغاية في أيدي قليلة. هذه هي باختصار نظرية الديمقراطية.

اعتماداً على هذا الإدراك، نمت فكرة التقسيم إلى عدّة سلطات حكم منفصلة، لمنع تجمع قوة سلطوية في مكان واحد. علاوةً على ذلك، تُشجّع كلّ سلطة على التدخّل في شؤون السلطات الأخرى، وعلى انتقاد أعمالها. بهذه الطريقة تنشأ منظومة من التوازنات والضوابط (الكوابح)، تُشرف من خلالها السلطات المختلفة، الواحدة على الأخرى، وتتعاون السلطات فيما بينها أيضاً. هذا يعني أنه، بخلاف الموقف الشائع في وقتنا الحاضر، على كلّ سلطة أن تُركّز على شؤونها فقط (القضاة يقضون، والمشرعون يشرعون، والسلطة التنفيذية تُنفذ)، التوقع الديمقراطي هو عكس ذلك. السلطات الثلاث مُلزَمة بالتدخّل، الواحدة في شؤون الأخرى، من منطلق الإدراك بأننا نحن، المواطنيين، سنكون بهذه الطريقة، محميين من خطر الدكتاتورية.

لذلك عندما وُجّهت في لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست للمستشارة القضائية للحكومة أسئلة انتقادية من جانب أعضاء الكنيست، كان هذا سلوكاً مشروعاً. من المفترض أن تُشرف الكنيست على المستشارية القضائية، وأن تراقب أعمالها، كما تفعل مع بقية ذوي المناصب في السلطة التنفيذية وفي السلطة القضائية. كما يُفترض أن تفعل هذه السلطات بالنسبة للكنيست نفسها. استدعاء المستشارية القضائية إلى الاجتماع، ومطالبتها بالردّ على الأسئلة، بالضبط كما تراقب هي بنفسها الحكومة والكنيست، وتُطالبهم بالردّ على الأسئلة، هي أمور غاية في الديمقراطية، مع أنه من المناسب أن تراعي ثقافة النقاش الاحترام، وأن تخلو من توجيه الإهانات. الجمهور أيضاً هو جزء من منظومة التوازنات والضوابط في الديمقراطية، ويمكنه قول رأيه حتّى لو كان ذلك بشكل حادّ وصارم. ما دام التعبير عن الرأي ليس تحريضاً، من اللائق، بل ويجب قوله.

مع ذلك، عندما نتحدّث عن التوازنات والضوابط بين السلطات، لا نقصد التدخّل في العمل الجوهري لهذه السلطة أو تلك؛ وإنّما فيما يتعلّق بصلاحيّتها فقط، على سبيل المثال، السلطة التنفيذية مسؤولة عن إدارة شؤون الدولة، من خلال بلورة الخطط وتخصيص الموارد لتحقيقها، في مجالات، مثل الثقافة والتعليم والأمن الداخلي وغيرها. مثال آخر هو بالنسبة للجهاز القضائي. تصدر الأحكام في المحاكم من جميع الدرجات، ومن المهمّ ألاّ تتمكن السلطات الأخرى من إلغاء الأحكام القضائية. يُحظر على أفراد السلطة التنفيذية أو التشريعية التدخّل في مضمون الأحكام القضائية، وإنّما في قواعد القضاء فقط.

يُحظر على أيّة سلطة الحلول مكان سلطة أخرى، وإنّما عليها التأكّد فقط من أنّها على الدّرب الصحيح.

(معدّد حسب: ي.،، إلبشان، "موتور لبكر، لا لفسر"، 19/11/2024، ynet).

الأسئلة

أجبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3. (لكل سؤال – 50 درجة .)

انتبهوا: في القسم الأول من كل سؤال (عرض المصطلح)، أجبوا بحسب ما تعلمتموه وليس بحسب القطعة.
في القسم الثاني من السؤال، أجبوا بحسب القطعة.

1. اعرضوا المبدأ الديمقراطي: تقييد السلطة.
اشرحوا كيف ينعكس هذا المبدأ في القطعة.
2. اعرضوا الوظيفتين التاليتين للحكومة:
– وضع السياسة وتنفيذها.
– التشريع الثانوي.
اشرحوا كيف تنعكس إحدى هاتين الوظيفتين في القطعة.
3. اعرضوا قاعدتين (جهازين) تضمنان استقلالية (عدم تعلق) السلطة القضائية.
اشرحوا كيف تنعكس إحدى هاتين القاعدتين في القطعة.

בהצלחה!

נשמתי לכם النجاح!

זכות היוצרים שמורה למדינת ישראל.

אין להעתיק או לפרסם אלא ברשות משרד החינוך.

חقوق الطبع محفوظة לדولة إسرائيل.

النسخ أو النشر ممنوعان إلا بإذن من وزارة التربية والتعليم.